الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة

(عدد 2026/07)

رئيس اللجنة: رياض جعيدان

نائب رئيس اللجنة: كمال كرعاني

مقرر اللجنة: الطيب الطالبي

مارس 2026

مسار دراسة مشروع القانون

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة

- **تاريخ ورود المشروع:** 29 جانفي 2026.
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 29 جانفي 2026
- **جلسات اللجنة:**
  1. 09 فيفري 2026
  2. 17 فيفري 2026
  3. 11 مارس 2026

✓ **قرار اللجنة:** الموافقة على مشروع القانون الأساسي.

رئيس اللجنة: رياض جعيدان

مقرّر اللجنة: كمال كرعاني

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة

(عدد 2026/07)

I. التقديم

تم توقيع اتفاق احتضان تونس مقر"مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة " على هامش أشغال الدورة 41 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي المنعقد بلوساكا، زمبيا، يومي 14 و15 جويلية 2022.

ومثل هذا التوقيع خطوة مهمة نحو استكمال مسار احتضان بلادنا للمركز والذي انطلق منذ قرار القمة العادية الثالثة والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي التي انعقدت بالعاصمة الأثيوبية "أديس أبابا" يومي 9 و10 فيفري 2020، والذي تم بموجبه اختيار تونس لاحتضان مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

وقد أشرفت وزارة التجارة وتنمية الصادرات على سلسلة من المفاوضات أفضت إلى التوقيع بالأحرف الأولى يوم 08 أفريل 2022 على اتفاق المقر.

ويندرج بعث مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة في إطار تجسيم أهداف الأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وفي إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال تسهيل إيجاد فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وتعزيز الخيارات والفرص المتاحة لها

ويعتبر هذا المركز، الذي سيكون تابعا هيكليا لمفوضية الإتحاد الإفريقي، أول منصة للتفكير والابتكار وتقاسم أفضل الممارسات في مجال السياسات والبرامج والشراكات المتصلة بالمؤسسات والأسواق الشاملة على المستوى القاري، ويستهدف بالخصوص إدماج الفئات الضعيفة على امتداد مختلف مراحل سلسلة القيمة من منظور الطلب باعتبارهم حرفاء ومستهلكين، ومن منظور العرض باعتبارهم عمال ومنتجين وأصحاب أعمال، كما سيكون له دور هام في تعزيز التجارة البينية وتأهيل القطاع الخاصّ ودفع الاندماج الإقليمي الإفريقي

ويتنزل حرص تونس على احتضان وتقديم كل الدعم لهذه المؤسسة الإفريقيّة الناشئة في إطار خيارها الاستراتيجي لإرساء شراكة وطيدة مع بلدان الاتّحاد الإفريقي وإيلائها الأهمية اللازمة لتعميق روابطها مع المؤسسات الإقليميّة الإفريقيّة، تجسيما لأهداف أجندة إفريقيا 2063

II. أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة وعقدت في شأنه جلسة بتاريخ 09 فيفري 2026 أكّد النواب خلالها التأثيرات الايجابية لاستضافة بلادنا مقر المركز ومنها المساهمة في ابرام اتفاقيات مع هياكل وطنية لتطوير منظومة البحث والتجديد في مجال الأسواق الشاملة وفي التعاون بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة الى تطوير خبرة الإطارات التونسية في هذه المجالات والاستفادة من برنامج الانتدابات التي ستقوم بها هذه المؤسسة.

وتساءل عدد من النواب حول أسباب التأخير في عرض مشروع القانون الأساسي على اللجنة كما استفسروا عن الالتزامات المالية المترتبة عن هذا الاتفاق، وقرّرت اللجنة برمجة جلسات استماع الى عدد من الوزارات والهياكل المعنية، كما قررت الاستئناس برأي عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب الأعضاء في البرلمان الافريقي، وكذلك الرجوع الى تجارب مقارنة ومنها معهد الإتحاد الإفريقي للإحصائيات الذي تم إنشاؤه بتونس.

➢ الاستماع إلى وزير التجارة وتنمية الصادرات:

في مستهل الجلسة تم تقديم بسطة عن الاتفاق المتعلق ببعث مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة والتأكيد على أن اللجنة ارتأت التسريع في دراسة مشروع القانون الأساسي المعروض على انظارها لإيمانها بأهمية بعث هذا المركز في تونس وما سيترتب عنه من آثار إيجابية ومنها خاصة تسهيل خلق فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وإيجاد موطئ قدم في افريقيا وتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية.

عند تناوله الكلمة دعا الوزير إلى التعجيل بالموافقة على مشروع القانون الأساسي حتى يتسنى للمركز الانطلاق في ممارسة صلاحياته وتنفيذ مهامه وحتى يتم الشروع في الانتفاع والاستفادة من البرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها لفائدة الهياكل والمؤسسات التونسية العمومية والخاصة.

وقدم الوزير نبذة عن حيثيات اختيار بلادنا لاحتضان مقر مركز التميز فبين أن تونس (ممثلة في وزارة التجارة وتنمية الصادرات) عبرت عن رغبتها في احتضان هذا المقر منذ 29 ديسمبر2016 الى جانب عدة دول أفريقية أخرى على غرار مصر والسينغال والبينين، وخضعت عملية اختيار الدولة التي ستحتضن مقر المركز إلى معايير دقيقة حظي خلالها ملف ترشح تونس بثقة أغلبية البلدان الأعضاء في الاتحاد الإفريقي

وفسر الوزير حرص بلادنا على احتضان مقر مركز التميز الافريقي بالرغبة في التواجد داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي واستقطاب مزيد من المؤسسات الإفريقية للتمركز ببلادنا، مبينا أن تونس ستحقق فوائد وامتيازات إضافية وخاصة من احتضانها مقر المركز من أهمها:

- إبرام اتفاقيات مع هياكل وطنية لتطوير منظومة البحث والتجديد في مجال الأسواق الشاملة والاقتصاد المندمج والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- تيسير الوصول إلى الشبكات والجهات الفاعلة والموارد اللازمة للتنفيذ.
- النفاذ لآليات تمويل المشاريع لفائدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، وخاصة فئتي الشباب والنساء.
- تطوير خبرة الإطارات التونسية والاستفادة من برنامج الانتدابات التي ستقوم بها هذه المؤسسة.
- المساهمة في تعزيز إشعاع تونس على مستوى القارة وفي تنشيط الحركية الاقتصادية والسياحية في بلادنا، بمناسبة مختلف الأنشطة التي سينظمها المركز في تونس (الاجتماعات، المؤتمرات، الندوات، الدورات التكوينية، المعارض) ومن خلال تواجد مندوبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وغيرهم من المشاركين في الفعاليات التي ينظمها المركز في تونس وكذلك التعاقد مع شركات خدمات في تونس بمناسبة تنظيم التظاهرات (نزل، مطاعم، شركات نقل، وكالات اسفار، شركات ترجمة)

من ناحية أخرى بين الوزير أن للمركز أهمية كبرى لا فقط لبلادنا باعتبارها بلد المقر، بل ولكل الدول الافريقية حيث يعتبر المركز أول منصة للتفكير والابتكار والعمل الإفريقي الشامل في مجال التكامل الاقتصادي المندمج واقتصاد التضامن الدولي والتعاون بين القطاعين العام والخاص على المستوى القاري وهو ايضا فضاء لتقاسم أفضل الممارسات في مجال السياسات والبرامج والشراكات المتصلة بالمؤسسات والأسواق المندمجة ومن بين صلاحياته تقديم المشورة إلى الحكومات الإفريقية لتسريع نسق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع تنفيذ الأجندة 2063 للاتحاد الافريقي فضلا عن تسهيل النفاذ إلى التمويلات وهو يمكن من الحصول على تمويل تحفيزي لدعم سياسات التكامل الاقتصادي في الدول وخلق فرص عمل وتوفير الدخل والحد من الفقر وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والنمو الشامل، كما يمكن المركز من

تيسير الوصول إلى المعرفة، حيث يوفر قاعدة بيانات لوضع السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة (إقليمية أو وطنية) وسيمكن من عرض الابتكار الإفريقي خارج حدود القارة الإفريقية.

إثر ذلك تطرق الوزير الى برامج المركز مبينا أنها تجتمع في 3 محاور:

المحور الأول :تحديد وتحليل أفضل السياسات والبرامج المتعلقة بالتدخل المبكر والتدخل التشاركي، وذلك من خلال جمع وتصنيف المعارف والخبرات السابقة وإعداد خارطة تفصيلية للسياسات والبرامج وتطوير منتجات تحليلية ودراسات حالات ونشر المعلومات عبر منشور سنوي ومنصة معلومات إلكترونية.

المحور الثاني :تيسير تطبيق أفضل الممارسات واعتمادها وتطويرها من خلال العمل كمنصة تنسيق وتعاون لأصحاب المصلحة وذلك عبر دعم التواصل وتنظيم منتديات حوار واستضافة مؤتمر سنوي ولقاءات مهنية تجمع أبرز الفاعلين من مختلف أنحاء القارة

المحور الثالث :توفير حوافز مالية لتنفيذ برامج التدخل المبكر والتدخل متعدد الأبعاد وتجربة حلول مبتكرة في حال عدم فعالية الأساليب الحالية في مجال التنمية والقطاع الخاص وذلك عبر إنشاء صندوق تحفيزي يقدم منحا لصناع السياسات والجهات الفاعلة

أما بالنسبة للجهات التي يستهدفها المركز فقد بين الوزير أنها 3 مجموعات:

القطاع العام: ويشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية .

القطاع الخاص: يشمل الشركات والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات ذات الأصل الأفريقي أو تلك التي لها عمليات كبيرة في أفريقيا، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية أو التجارية الإقليمية

جهات فاعلة أخرى: خاصة في مجال التنمية، مثل الشركاء على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والمؤسسات التنموية ومنظمات المجتمع المدني.

هذا و تطرق الوزير الى الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الوطني من أجل بعث مقر المركز بتونس فبين أنه ووفقا للإجراءات المعتمدة من قبل الاتحاد الإفريقي، توفر الدولة المستضيفة على نفقاتها الخاصة مقرا مؤثثا ومجهزا للهيكل الذي تحتضنه، وتبعا لذلك فقد تم تركيز هذه المؤسسة بصفة مؤقتة بمقر مركز النهوض بالصادرات، وتم توفير التجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل منذ أكتوبر 2025 وبالتوازي مع ذلك شرعت مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات، بالتنسيق مع مصالح وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية في الإجراءات المتصلة بإيجاد مقر على وجه الكراء وفقا للمعايير المضبوطة من قبل الاتحاد الإفريقي، كما

تم الشروع في التنسيق مع مصالح "اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة لاختيار مقر من بين العقارات المصادرة والراجعة لملك الدولة الخاص أو المضمنة ضمن الرصيد العقاري للشركات المصادرة وبين الوزير أنه سيتم النظر في إمكانيات المساهمة والمساعدة على تأثيثه وتجهيزه بالتعاون مع الشركاء الدوليين لتونس والمركز على حد السواء

اما في ما يخص الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى الاتحاد الافريقي من أجل بعث مقر المركز بتونس فقد بين الوزير أنه تم اعتماد النظام الداخلي للمركز بتاريخ 19 فيفري 2023 والمصادقة على جدول الانتدابات الخاصة به في جويلية 2024 والمصادقة على الاعتمادات المالية المرصودة لانطلاقه في العمل الفعلي في جويلية 2025

عند تناولهم الكلمة استفسر عدد من النواب عن الامتيازات الهامة الممنوحة لمركز التميز الافريقي وعن مدى ملائمتها للتشريع الوطني

كما استفسروا عن المكاسب التي ستتحقق لبلادنا من استضافته وعن مدى وكيفية استفادة المؤسسات الصغرى منه وسبل تثمين الشراكة مع الاتحاد الافريقي والدول الافريقية وطلبوا اعطاءهم لمحة عن البرامج والمشاريع المرتقبة للمركز وعن استراتيجية بلادنا في الاستفادة منها وتوجيه سياسات المركز بما يخدم الاقتصاد التونسي وعن فرص النفاذ للسوق الافريقية وعدم الاقتصار على المبادلات التجارية دون سواها.

من ناحية أخرى استفسر النواب عن استراتيجية بلادنا قصد مواكبة الاجندة 2063 للاتحاد الافريقي لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرين في هذا الصدد الى ضرورة إيجاد آلية للتأقلم مع الفكر السياسي الافريقي الرامي الى الاندماج الاقتصادي والأسواق الشاملة والمستدامة لفائدة المؤسسات المتوسطة والصغرى والفئات الهشة.

واثار النواب في هذا السياق جملة من الإشكاليات التي تعيق تواجد بلادنا بالأسواق والفضاء الافريقي رغم ما تحظى به من تقدير واحترام في افريقيا ومنها خاصة ضعف التمثيل الديبلوماسي مما شكل عائقا أمام دعم المبادلات التجارية وجلب الاستثمارات لبلادنا وتصدير المنتوج التونسي لإفريقيا رغم ما يتميز به من قدرة تنافسية ومن جودة عالية ملاحظين في هذا الصدد أن بلادنا تزخر بالكفاءات التي سجلت نجاحات كبري في هذا الفضاء.

كما لاحظ أعضاء اللجنة عدم تشريك النواب في المجهود الحكومي الرامي الى التوسع على المجال الافريقي رغم أن عددا منهم وخاصة ممثلينا في البرلمان الافريقي على تواصل مباشر مع الفاعلين وأصحاب القرار.

في رده على مداخلات النواب ثمن الوزير وعيهم بأهمية العمل المشترك بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لما فيه مصلحة الوطن وادراكهم مدى أهمية استضافة تونس لمقر المركز وما سيترتب عنه من خلق حركية اقتصادية وسياحية وثقافية بمناسبة مختلف الأنشطة التي سينظمها إضافة الى تأثيره الإيجابي على استقطاب بلادنا للمزيد من الأجهزة التابعة للاتحاد الافريقي.

هذا وابدى الوزير استعداد الوزارة التام لمزيد التفاعل مع النواب والتنسيق معهم والاستفادة من خبراتهم لحصول الإفادة وتحسين سبل التواجد التونسي بإفريقيا.

وفي رده على استفسار النواب حول استراتيجية الوزارة في التعامل مع المركز للاستفادة الأمثل منه بين الوزير ان الوزارة بصدد رسم خارطة طريق للتعامل معه ولضبط الأولويات كما افاد ان بلادنا تسعى بالتنسيق مع عدد من الدول الافريقية الى دعم شبكة المواصلات وتفادي الإشكالات المتعلقة بالنقل بين الدول الافريقية

- **الاستماع إلى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج:**

في مستهل الجلسة أشاد النواب بمجهود الوزارة في تكريس البعد الافريقي للديبلوماسية التونسية ومساعيها لدعم الديبلوماسية الاقتصادية في هذا الفضاء الواعد والحيوي كما ثمنوا اللقاءات مع ممثلي الوظيفة التنفيذية والتي تتيح فرصة هامة للتواصل والتنسيق بين مختلف هياكل الدولة في إطار وحدتها وتناغم مؤسساتها

عند تناوله الكلمة أكد الوزير المكانة التي تحتلها افريقيا في السياسة الخارجية لبلادنا سواء على مستوى العلاقات الثنائية مع الدول الافريقية او على مستوى العمل الافريقي المشترك في إطار الاتحاد الافريقي او السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) او منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (زليكاف) حيث حرصت بلادنا على المشاركة المنتظمة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات

وفي هذا السياق أكد الوزير الأهمية الاستراتيجية لاحتضان بلادنا مقرات ومؤسسات دولية عموما وافريقية بصفة خاصة في سياق التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة خاصة وأن لبلادنا تجارب ناجحة في احتضان مثل هذه المؤسسات.

كما بين ان احتضان هذه المقرات أصبح محل تنافس كبير بين الدول الافريقية باعتبار ما لذلك من انعكاسات اقتصادية هامة ودلالات رمزية واستراتيجية، حيث يعتبر الفوز باحتضان مؤسسة افريقية شهادة ثقة في استقرارها السياسي وكفاءة مؤسساتها وجاهزية بنيتها التحتية وقدرتها على توفير بيئة داعمة للعمل متعدد الأطراف.

وفي هذا السياق يتنزل حرص الديبلوماسية التونسية على احتضان هذه المقرات باعتبار ما سيترتب عن ذلك من تعزيز لمكانتها كمركز إقليمي لصنع القرار الاقتصادي وهو ما من شأنه أن يدعم تأثيرها في صياغة السياسات القارية كما سيدفع نحو تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال استقطاب المؤتمرات والبعثات وتنشيط قطاعات الخدمات المرتبطة بانعقاد هذه التظاهرات وسيساهم في بناء القدرات الوطنية وتعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية في المجالات الاقتصادية والتجارية عبر التعامل مع الخبراء الافارقة والدوليين وسيوسع آفاق الشركات الوطنية للاندماج في الأسواق الافريقية الى جانب خلق فرص عمل نوعية.

ودعا الوزير الى ضرورة التسريع في إجراءات الموافقة على اتفاق المقر حتى تتمكن بلادنا من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الافريقي باعتبارها دولة المقر وتوفير الظروف المناسبة لعمل ونجاح هذه المؤسسة وبالتالي تفادي المساعي الرامية لنقلها خارج بلادنا.

عند تناولهم الكلمة أكد النواب ادراكهم أهمية بعث هذا المركز في تونس لما لذلك من انعكاسات اقتصادية واستراتيجية ولما له من رمزية من شأنها أن تعزز مكانة بلادنا الإقليمية وترسخ دورها القيادي وما سيترتب عنه من آثار إيجابية ومنها خاصة تسهيل خلق فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وإيجاد موطئ قدم في افريقيا وتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية ودعوا في هذا السياق الى ضرورة مراجعة الخارطة الديبلوماسية نحو تمثيلية اهم في الدول الافريقية والعمل على سد الشغورات على مستوى عدد من التمثيليات الديبلوماسية بإفريقيا وتعزيزها بالإمكانيات البشرية واللوجستية اللازمة حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور المناط بعهدتها على المستوى التنموي عبر جلب الاستثمارات و تعزيز التواجد التونسي بالعمق الافريقي.

من جانب آخر دعا النواب ممثلي الوظيفة التنفيذية إلى دعم العمل المشترك مع أعضاء مجلس نواب الشعب والاستفادة من خبراتهم في المجال الافريقي ومتطلباته وسبل التعامل معه وذلك في إطار تكامل الأدوار بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية حتى يتسنى إعطاء مزيد من الدفع للديبلوماسية الاقتصادية ويتحقق التواجد التونسي بإفريقيا على الوجه المطلوب وبما يتماشى مع ما تتمتع به بلادنا من مكانة هامة وصيت طيب في مجالها الافريقي.

من جهة أخرى استفسر النواب حول آليات التعيين بالمركز الافريقي للأسواق الشاملة وعن التبعات المالية المترتبة عن الامتيازات الممنوحة له ومدى احترامها للمنظومة المالية والرقابية التونسية كما تساءلوا عن الاستراتيجية الديبلوماسية التونسية للنفاذ الى الأسواق الافريقية ودعم المبادلات التجارية معها وعن فرص نجاح هذه الاستراتيجية في ظل ضعف التمثيل الديبلوماسي في الفضاء الافريقي وضعف الإمكانيات ومحدودية شبكة المواصلات ودعوا في هذا السياق الى العمل على تعزيز النقل الجوي والبري والبحري نحو افريقيا والى دعم تواجد السلع التونسية بهذا الفضاء.

في رده على استفسارات النواب بين الوزير أن ضعف الإمكانيات المادية وان افضى الى انحصار التمثيليات الديبلوماسية بعدد من الدول الافريقية الا انه لم يغيب التواجد التونسي بهذه القارة بفضل كفاءاتنا البشرية وحضورها المتميز بهذا الفضاء اذ تعد بلادنا خامس مصدر لإفريقيا.

على صعيد آخر أكد الوزير استعداد الوزارة لدعم العمل المشترك مع النواب ومزيد تشريكهم في التظاهرات الدولية والافريقية التي ستنعقد ببلادنا.

اما بالنسبة لآليات التعيين داخل المركز فقد بين الوزير أنها تقوم على مبدا التناظر مما سيفسح المجال لانتداب الكفاءات التونسية.

هذا وأكد الوزير مجددا على ضرورة التسريع بالموافقة على اتفاق المقر ضمانا لتواجده ببلادنا ولما لذلك من اثار إيجابية على توفير فرص النفاذ الى الأسواق الافريقية للمؤسسات المتوسطة والصغرى وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية المستدامة ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي في انسجام مع اهداف الاتحاد الافريقي واجندة افريقيا 2063.

إثر ذلك تداول أعضاء اللجنة حول اتفاق المقر مع ممثلين عن البنك المركزي التونسي واستفسر عدد من النواب عن الامتيازات المالية الممنوحة لموظفي المركز ومدى احترامها لمقتضيات مجلة الصرف وبين ممثلو البنك المركزي التونسي ان مركز التميز الافريقي يتمتع بصفة "غير مقيم " وأن ميزانيته مرصودة من الاتحاد الافريقي وبالتالي فانه لا يخضع لرقابة البنك المركزي التونسي كما ان الامتيازات الممنوحة له لا تتعارض ومقتضيات مجلة الصرف ولا تختلف عن الامتيازات الممنوحة لغيرة من الهياكل الأجنبية ببلادنا.

في خاتمة أشغالها وافقت اللجنة على مشروع القانون الأساسي المعروض على أنظارها.

III قرار اللجنة

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2026/07 المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي حول مقرّ مركز التميّز الإفريقي للأسواق الشاملة، وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
رياض جعيدان	الطيب الطالبي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي والملحق بهذا القانون الأساسي، حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة.